الباب الخامس

التوحيد عند ابن تيمية

مقدمـــة

أدلة القرآن على الوحدانية وفضل كلمة لا إله إلا الله :

طريق الشرع التى نص عليها الله تعالى فى كتابه العزيز فى ثلاث آيات، إحداها قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴿٢٢﴾ ﴾[1]. والثانية قوله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ ﴾[2]. والثالثة قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾ ﴾[3].

فأمـا الآية الأولى فدلالتها مغروزة فى الفطرة بالطبع، وذلك أنه من المعلوم بنفسـه أنه إذا كان ملكان كل واحد منهما فعله فعل صاحبه أنه لا يمكن أن يكـون عند تدبيرهما مدينة واحدة، لأنه لا يكـون عن فاعلين من نوع واحد فعـل واحد، فيجب ضرورة إن فعلا معا أن تفسـد المدينـة الواحدة، إلا أن يكون من أحدهما يفعل ويبقى الآخر عطلا وذلك منتف فى صفة الآلهة، فإنه متى اجتمع فعلان من نوع واحد على محل واحد فسـد المحل ضرورة، هذا معنى قوله سـبحانه ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴿٢٢﴾ ﴾[4]، وأما قوله ﴿ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ ﴿٩١﴾ ﴾[5] فهذا رد منه على من يصنع آلهة كثيرة مختلفة الأفعال، وذلك أنه يلزم فى الآلهة المختلفة الأفعال التى لا يكون بعضها مطيعاً لبعـض؛ أن لا يكون عنها موجود واحد، ولما كان العالم واحداً وجب أن يكون موجوداً عن آلهة متقنة الأفعال.

---

(١) سورة الأنبياء -الآية ٢٢.

(٢) سورة المؤمنون - الآية ٩١.

(٣) سورة الإسراء - الآية ٤٢.

(٤) سورة الأنبياء - الآية ٢٢.

(٥) سورة المؤمنون - الآية ٩١.

وأما قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ فهي كالآية الأولى، أعني أنه برهان على امتناع إلهين فعلهما واحد، ومعنى هذه الآية أنه لو كان فيها آلهة قادرة على إيجاد العالم وخلقه غير الإله الموجود حتى تكون نسبته للخالق له، لوجب أن يكون على العرش معه[1].

وما من رسول أرسله الله سبحانه وتعالى إلى قومه إلا أرسله بكلمة التوحيد، فيقول سبحانه عن نوح عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾ أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴿٢٦﴾﴾[2]. ويقول عن هود عليه السلام: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾[3]. ويقول عن صالح عليه السلام: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾﴾[4]. ويقول عن شعيب عليه السلام: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ وَلَا تَنقُصُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ ۚ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾﴾[5]. وقال تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٨﴾﴾[6].

---

(١) ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة ص ٧١ – ٧٢.

(٢) سورة هود – الآيات ٢٥ – ٢٦.

(٣) سورة هود – الآية ٥٠.

(٤) سورة هود – الآية ٦١.

(٥) سورة هود – الآية ٨٤.

(٦) سورة الأنبياء – الآية ١٠٨..

ويقول رسول الله صلى اله عليه وسلم فى فضل كلمة لا إله إلا الله وهى كلمة التوحيد «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويؤمنوا بى وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»[1].

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله وحده لا شريك له»، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»، ويقول صلى الله عليه وسلم أيضاً: «من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل الجنة»[2].

وفى معرض حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويؤمنوا بى وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله».

يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن القتال هنا ليس من أجل الكفر ولكن من أجل الاعتداء على المسلمين.

ويقرر شيخ الإسلام ابن تيمية أن فى المسألة رأيين: **أحدهما**: قول الجمهور كمالك وأحمد ابن حنبل وأبى حنيفة وغيرهم وهو أن القتال لأجل الاعتداء، ويقتضى هذا الرأى أنه لا قتال إلا عند الاعتداء، فالقتال للدفاع ولو لبس لبوس الهجوم.

الرأى الثانى: أن السبب الموجب لقتال الكفار هو كونهم كفاراً، لا كونهم معتدين، وهذا قول الشافعى، وعلى هذا الرأى يقتل كل بالغ عاقل من الكفار، سواء أكان قادراً على القتال أم غير قادر، وسواء أكان مقاتلاً أم معيناً

(١) ابن عطاء الله السكندرى – اللّه القصد المجرد فى معرفة الاسم المفرود ص ٩، والحديث رواه البخارى فى صحيحه.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠ والحديث رواه الإمام أحمد فى مسنده.

فى القتال أم غير مقاتل ولا معين.

ويرى ابن تيمية أن قول الجمهور هو الصحيح، ويحتج له بنصوص القرآن والهدى النبوى فى القتال.

ويقول رضى الله عنه: «قول الجمهور وهو الذى يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار».

ويسوق الأدلة من القرآن، فإن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ ﴿١٩٠﴾ ﴾[1].

فقد دلت هذه الآيات على أن شريعة القتال لدفع الاعتداء، ويستدل ابن تيمية على أن القتال لدفع الاعتداء من القرآن أيضاً لقوله تعالى: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ﴿٢٥٦﴾ ﴾[2]. وهذا نص عام، ولو كان القتال لوصف الكفر، لكان فى ذلك إكراه على الإسلام، ويقول رضى الله عنه: «إنا لا نكره أحداً على الإسلام، لو كان الكافر يقتل حتى يسلم لكان هذا أعظم الإكراه على الدين».

ولكن يرى ابن تيمية من العلماء من يقول أن هذه الآية منسوخة، فيرد قولهم رداً عنيفاً، ويقول جمهور السلف على أنها ليست مخصوصة ولا منسوخة، بل يقولون إنا لا نكره أحداً على الإسلام، وإنما نقاتل من حاربنا، فإن أسلم عصم دمه وماله، ولو لم يكن من أهل القتال لم نقتله، ولم نكرهه على الإسلام.

ويسوق رضى الله عنه الأدلة من السنة، فإن النبى صلى الله عليه وسلم: مر فى بعض مغازيه على امرأة مقتولة، فقال عليه الصلاة والسلام: «ما كانت

---

(١) سورة البقرة – الآية ١٩٠.

(٢) سورة البقرة – الآية ٢٥٦.

هذه لتقاتل» فعلم أن العلة فى تحريم قتلها أنها لم تكن تقاتل، فكانت المقاتلة هى سبب القتال منا.

وأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يوصى جيشه دائماً بألا يقتل إلا المقاتل، فكان يقول «انطلقوا باسم الله، وبالله وعلى ملة رسول الله، ولا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً، ولا امرأة. ولا تغلوا، وضموا غنائمكم، وأصلحوا، وأحسنوا إن الله يحب المحسنين».

وأن النبى صلى الله عليه وسلم ومن معه من المؤمنين كانوا يأسرون الرجال والنساء من المشركين ولا يكرهونهم على الإسلام، بل قد أسر النبى صلى الله عليه وسلم ثمامة بن آثال، وهو مشرك، ثم منَّ عليه، ولم يكرهه على الإسلام حتى أسلم من تلقاء نفسه، وكذلك منَّ صلى الله عليه وسلم على بعض أسرى بدر.

ويقول ابن تيمية رضى الله عنه: «كانت سيرته أن كل من هادنه من الكفار، لم يقاتله، وهذه كتب السيرة والحديث والتفسير والفقه والمغازى تنطق بهذا، وهذا متوفر من سيرته صلى الله عليه وسلم، فهو لم يبدأ أحداً بقتال».

ينتهى ابن تيمية من تقرير رأى الجمهور وأدلته إلى أن القتال من المسلمين لغيرهم هو لاعتداء الكافرين عليهم، وليس لمجرد الخلاف الدينى، وإن الذى ينبنى على ذلك الرأى لا محالة هو أن الأصل فى علاقة المسلمين بغيرهم هو السلم لا الحرب، حتى إذا اعتدوا كانت العلاقة هى الحرب، لأن ذلك لازم لاعتبار العلة فى القتال هى الاعتداء، فإنه إن لم يكن اعتداء فإن العلاقة تكون هى السلم[1].

---

(١) محمد أبو زهرة – ابن تيمية ص ٣٠٤ – ٣٠٧.

وهكذا يتبين أن شـيخ الإسـلام ابن تيمية ليس بالتشدد الذى يشاع عنه، بـل كان متسـامحاً دينياً حتى مـع الكافرين، إلا فى حالـة الاعتداء على المسلمين.

□□□

الفصل الأول

توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية وعدم التوسل بغير الله

أولا: توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية عند ابن تيمية:

يفرق شيخ الإسلام ابن تيمية بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية، فتوحيد الألوهية الذى جاء به القرآن وجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم يتضمن إثبات الإلوهية لله وحده بأن يشهد أن لا إله إلا هو، ولا يعبد إلا إياه ولا يتوكل إلا عليه ولا يوالى إلا له ولا يعادى إلا فيه ولا يعمل إلا لأجله وذلك يتضمن إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات. قال جابر بن عبد الله فى حديثه الصحيح فى سياق حجة الوداع فأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»، وكانوا فى الجاهلية يقولون لبيك لا شريك لك إلا شريك هو لك تملكه وما ملك، فأهل النبى صلى الله عليه وسلم بالتوحيد.

ويقول الله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٥١﴾﴾[2]، وأخبر عن كل نبى من الأنبياء أنهم دعوا الناس

(١) سورة البقرة - الآية ١٦٣.

(٢) سورة النحل - الآية ٥١.

إلى عبادة الله وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ﴿٤﴾﴾[1].

أما توحيد الربوبية فيقول عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: «هو اعتقاد أن الله وحده خلق العالم كما يظن ذلك من يظن من أهل الكلام والتصوف ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل فقد أثبتوا غاية التوحيد، ويظن هؤلاء أنهم إذا شهدوا هذا وفنوا فيه فقد فنوا فى غاية التوحيد، وكثير من أهل الكلام يقول التوحيد له ثلاثة معان وهو واحد فى ذاته، لا قسيم له، ولا جزء له، وواحد فى صفاته لا شبيه له وواحد فى أفعاله لا شريك له، وهذا المعنى الذى تتناوله هذه العبارة فيها ما يوافق ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وفيها ما يخالف ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وليس الحق الذى فيها هو الغاية التى جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم، بل التوحيد الذى أمر به أمر يتضمن الحق الذى فى هذا الكلام وزيادة أخرى، فهذا من الكلام الذى لبس فيه الحق بالباطل وكتم الحق، وذلك أن الرجل لو أقر بما يستحق الرب تعالى من الصفات، ونزهه عن كل ما نميزه عنه، وأقر بأنه وحده خالق كل شىء لم يكن موحداً، بل ولا مؤمنا حتى يشهد أن لا إله إلا الله فيقر بأن الله وحده هو الإله المستحق للعبادة ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له، والإله هو بمعنى المألوه المعبود الذى يستحق العبادة ليس هو الإله بمعنى القادر على الخلق»[2].

---

(١) سورة الممتحنة – الآية ٤

(٢) ابن تيمية – بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول – على هامش كتاب منهاج السنة النبوية – الجزء الأول، ص ١٣٣ – ١٣٤.

ومشركو العرب فى رأى شيخ الإسلام ابن تيمية كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شىء وكانوا مع هذا مشركين قال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾[1]، قال طائفة من السلف تسألهم من خلق السماوات والأرض فيقولون الله وهم مع هذا يعبدون غيره. وقال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴿٢٥﴾ ﴾[2]، فليس كل من أقر أن الله رب كل شىء وخالقه يكون عابداً له دون ما سواه، داعياً له دون ما سواه، راجياً له خائفاً منه دون ما سواه، يوالى فيه ويعادى فيه ويطيع رسله ويأمر بما أمر به، وينهى عما نهى عنه[3].

ثانيا: عدم التوسل بغير الله سبحانه وتعالى عند ابن تيمية :

لفظ الوسيلة مذكور فى القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[4] وفى قوله تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ ﴾[5]، فالوسيلة التى أمر الله أن تبقى إليه وأخبر عن ملائكته وأنبيائه أنهم يبتغونها إليه هى ما يتقرب به إليه من الواجبات والمستحبات.

(١) سورة يوسف – الآية ١٠٦.

(٢) سورة لقمان – الآية ٢٥.

(٣) ابن تيمية – بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول – على هامش كتاب منهاج السنة النبوية – الجزء الأول، ص ١٣٤.

(٤) سورة المائدة – الآية ٣٥.

(٥) سورة الإسراء – الآية ٥٦ – ٥٧.

فهذه الوسيلة التى أمر الله المؤمنين بابتغائها تتناول كل واجب ومستحب، وما ليس بواجب ولا مستحب لا يدخل فى ذلك، سواء كان محرماً أم مكروهاً أم مباحاً. فالواجب والمستحب هو ما شرعه الرسول؛ فأمر به أمر إيجاب أو استحباب، وأصل ذلك الإيمان بما جاء به الرسول، فجماع الوسيلة التى أمر الله الخلق بابتغائها هو التوسل إليه، باتباع ما جاء به الرسول، لا وسيلة لأحد إلى الله إلا ذلك. والثانى لفظ «الوسيلة» فى الأحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم: «سلوا الله لى الوسيلة فإنها درجة فى الجنة لا تنبغى إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد، فمن سأل الله لى الوسيلة حلت عليه شفاعتى يوم القيامة» وقوله صلى الله عليه وسلم: «من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته إنك لا تخلف الميعاد، حلت له الشفاعة» فهذه الوسيلة للنبى صلى الله عليه وسلم. وقد أمرنا أن نسأل الله له هذه الوسيلة وأخبر أنها لا تكون إلا لعبد من عباد الله وهو يرجو أن يكون ذلك العبد، وهذه الوسيلة أمرنا أن نسألها للرسول وأخبرنا أن من سأل الوسيلة فقد حلت عليه الشفاعة يوم القيامة لأن الجزاء من جنس العمل، فلما دعوا للنبى صلى الله عليه وسلم استحقوا أن يدعو هو لهم، فإن الشفاعة نوع من الدعاء كما قال إنه من صلى عليه مرة صلى الله عليه بها عشراً[1].

ولفظ التوسل عند شيخ الإسلام ابن تيمية يُراد به معنيان صحيحان باتفاق المسلمين، ويراد به معنى ثالث لم ترد به سنة، فأما المعنيان الأولان – الصحيحان باتفاق العلماء – فأحدهما هو أصل الإيمان والإسلام وهو التوسل بالإيمان به وبطاعته، والثانى دعاؤه وشفاعته.

---

(١) ابن تيمية – قاعدة جليلة فى التوسل والوسيلة، دار الآفاق الجديدة– الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨١، ص ٤٨ – ٤٩.

فهذان جائزان بإجماع المسلمين، ومن هذا قول عمر بن الخطاب: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، أى بدعائه وشفاعته، وقوله تعالى: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴿٣٥﴾﴾[1] أى القربة إليه بطاعته، وطاعة رسوله طاعته، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴿٨٠﴾﴾[2]، فهذا التوسل الأول هو أصل الدين وهذا لا ينكره أحد من المسلمين، وأما التوسل بدعائه وشفاعته - كما قال عمر - فإنه توسل بدعائه لا بذاته، ولهذا عدلوا عن التوسل به إلى التوسل بعمه العباس، ولو كان التوسل هو بذاته لكان هذا أولى من التوسل بالعباس، فلما عدلوا عن التوسل به إلى التوسل بالعباس علم أن ما يفعل فى حياته قد تعذر بموته، بخلاف التوسل الذى هو الإيمان به والطاعة له فإنه مشروع دائماً.

وأما النوع الثالث بمعنى الإقسام على الله بذاته والسؤال بذاته، فهذا هو الذى لم يكن الصحابة يفعلونه فى الاستسقاء ونحوه، لا فى حياته ولا بعد مماته، لا عند قبره ولا غير قبره، ولا يعرف هذا فى شىء من الأدعية المشهورة بينهم، وإنما ينقل شىء من ذلك فى أحاديث ضعيفة مرفوعة وموقوفة أوعن من ليست قوله حجة، وهذا هو الذى قال أبو حنيفة وأصحابه: إنه لا يجوز ونهوا عنه حيث قالوا: لا يسأل بمخلوق ولا يقول أحد: أسألك بحق أنبيائك[3].

وأيضاً فإن طلب شفاعته ودعائه واستغفاره بعد موته وعند قبره ليس مشروعاً عند أحد من أئمة المسلمين، ولا ذكر هذا أحد من الأئمة الأربعة

---

(١) سورة المائدة - الآية ٣٥.

(٢) سورة النساء - الآية ٨٠.

(٣) ابن تيمية - قاعدة جليلة فى التوسل والوسيلة، ص٤٩-٥٠.

وأصحابهم القدماء[1].

ولهذا نهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يتخذ قبره مسجداً، وأن يتخذ عيداً، وقال فى مرض موته: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما صنعوا، أخرجاه فى الصحيحين. وقال: «اللهم لا تجعل قبرى وثناً يُعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» رواه مالك فى موطأه، وقال: «لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله» متفق عليه. وقال: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد، بل ما شاء الله ثم شاء محمد» وقال له بعض الأعراب: ما شاء الله وشئت، فقال: أجعلتنى لله نداً، بل ما شاء الله وحده».

وقد قال الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي ضَرًّا وَلَا نَفۡعًا﴾[3]، وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾[5]، وهذا تحقيق التوحيد، مع أنه صلى الله عليه وسلم أكرم الخلق على الله وأعلاهم منزلة عند الله.

وقد روى الطبرانى فى معجمه الكبير أن منافقاً كان يؤذى المؤمنين، فقال أبو بكر: قوموا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا المنافق. فقال

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٧.

(٢) سورة الأعراف الآية ١٨٨.

(٣) سورة يونس - الآية ٤٩.

(٤) سورة القصص - الآية ٥٦.

(٥) سورة آل عمران - الآية ١٢٨.

النبى صلى الله عليه وسلم: «إنه لا يستغاث بى وإنما يُستغاث بالله»، وفى صحيح مسلم فى آخره أنه قال قبل أن يموت بخمس: «إنه من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإنى أنهاكم عن ذلك»، وفى صحيح مسلم أيضاً وغيره أنه قال: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» وفى الصحيحين من حديث أبى سعيد وأبى هريرة – وعن طرق متعددة عن غيرهما – أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدى هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى». وسئل مالك عن رجل نذر أن يأتى قبر النبى صلى الله عليه وسلم، فقال مالك: إن كان أراد القبر فلا يأته، وإن أراد المسجد فليأته. ثم ذكر الحديث: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» ذكره القاضى إسماعيل فى مبسوطه[1].

وهكذا نجد شيخ الإسلام ابن تيمية يحقق التوحيد لله سبحانه وتعالى فى التوسل لله سبحانه وتعالى، فالتوسل لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى، لا يكون لأحد من خلقه، لا الأنبياء ولا غيرهم من مخلوقاته، فحقه تبارك وتعالى على عباده أن نعبده لا نشرك به شيئاً، ومن عبادته تعالى أن نخلص له الدين ونتوكل عليه ونرغب إليه، ولا نجعل لله نداً لا فى محبته ولا خشيته ولا دعائه ولا الاستعانة به.

❑❑❑

(١) ابن تيمية – قاعدة جليلة فى التوسل والوسيلة، ص ١٢٠ – ١٢١.

الفصل الثانى

نقد ابن تيمية للمسيحيين فى التوحيد

أولا: عرض ابن تيمية لآراء المسيحيين:

قام شيخ الإسلام ابن تيمية بنقد المسيحيين؛ لاختلافهم فى توحيد الله سبحانه وتعالى وقولهم إن الله ثالث ثلاثة ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴿٧٣﴾﴾[1]. وقولهم إن الله هو المسيح بن مريم ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴿١٧﴾﴾[2].

واعتقاد النصارى واختلافهم فى التوحيد لا يوجد فى كلام المسيح ولا الحواريين ولا أحد من الأنبياء، ولكن عندهم ألفاظا متشابهة يتنازعون فى فهمها مثل: أقنوم الوجود والحياة والعلم، وربما عبروا عن الأقانيم بالأب والابن وروح القدس، واختلفوا بتجسد الإله الخالق فى شكل إنسان هو يسوع، كما يقول الأرثوذكس، والملكانية (نسبة إلى دين ملوك الرومان)، أو إله خالق مستقل تجسد فى شكل إنسان هو يسوع المسيح، أو قالوا بظهور اللاهوت على الناسوت كظهور الصورة فى المرآة يعنى أن الكلمة تحولت لحماً ودماً، والنسطورية (نسبة إلى نسطور) يرون أن المسيح لا هو إله ولا هو إنسان فهو شخصان وطبيعتان لهما مشيئة واحدة.

أما اليعقوبية (أتباع يعقوب البرادعى) فإنها تعتقد فى المسيح أنه طبيعة

(١) سورة المائدة – الآية ٧٣.

(٢) سورة المائدة –الآية ١٧.

واحدة من طبيعتين: الناسوت والأخرى اللاهوت، وتركبتا فصارتا إنساناً واحداً وجوهراً واحداً وهو إله كله وإنسان كله، وهو شخص واحد وطبيعة واحدة من طبيعتين، وقالوا إن مريم ولدت الله، وإن الله قبض وصلب وسمر ومات ودفن ثم عاش بعد ذلك.

ويقوم شيخ الإسلام ابن تيمية بعرض دين المسيحيين بقوله: «قال الحاكي عنهم: فقلت: إنهم ينكرون علينا في قولنا، أب وابن وروح قدس، وأيضاً في قولنا إنهم ثلاثة أقانيم، وأيضاً في قولنا: إن المسيح رب وإله وخالق، وأيضاً يطلبون منا إيضاح تجسد تجسم كلمة الله الخالق بإنسان مخلوق. أجابوا قائلين: لو علموا قولنا هذا إنما نريد به القول الذي يعني أن الله شيء حي ناطق لما أنكروا علينا ذلك لأننا معشر النصارى لما رأينا حدوث الأشياء علمنا أن شيئاً غيرها أحدثها، إذ لا يمكن حدوثها من ذواتها؛ لما فيه من التضاد والتغلب فقلنا: إنه شيء لا كالأشياء المخلوقة؛ إذ هو الخالق لكل شيء، وذلك لننفي عنه العدم، ورأينا الأشياء المخلوقة تنقسم قسمين: شيء حي وشيء غير حي، فوصفناه بأجلهما، فقلنا: هو شيء حي؛ لننفي الموت عنه، ورأينا الحي ينقسم قسمين: حي ناطق وحي غير ناطق، فوصفناه بأفضلهما، فقلنا: هو شيء حي ناطق، لننفي الجهل عنه، وثلاثة الأسماء وهي إله واحد مسمى واحد، ورب واحد، خالق واحد شيء حي ناطق، أي الذات والنطق والحياة، والذات عندنا الأب الذي هو ابتداء الاثنين، والنطق الابن الذي هو مولود منه لولادة النطق من الفعل، والحياة روح القدس وهذه أسماء لم نسم نحن بها»[1].

---

(١) ابن تيمية – الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، دار ابن خلدون للتراث، الطبعة الأولى، الإسكندرية ٢٠٠٠ م – الجزء الثاني، ص ١٠٣.

ثانيًا: رد ابن تيمية على آراء المسيحيين:

ويرد شيخ الإسلام ابن تيمية على قول النصارى بالتثليث من وجوه عديدة:

أحدها: قولهم: أما قولهم أب وابن روح قدس، فلو علموا قولنا هذا إنما نريد به تصحيح القول بأن الله حي ناطق لما أنكروا ذلك علينا، فيقال: ليس الأمر كما ادعوه فإن النصارى يقولون: إن هذا القول تلقوه عن الإنجيل، وإن في الإنجيل عن المسيح صلوات الله عليه أنه قال: [عمدوا الناس باسم الأب والابن والروح القدس] فكان أصل قولهم هو ما يذكرونه من أنه تلقى من الشرع المنزل لا أنهم أثبتوا الحياة والنطق بمعقولهم، ثم عبروا عنها بهذه العبارات، كما ادعوه في مناظرتهم.

ولو كان الأمر كذلك لما احتاجوا إلى هذه العبارة، ولا إلى جعل الأقانيم ثلاثة، بل معلوم عندهم وعند سائر أهل الملل أن الله موجود وحي عليم قدير متكلم ولا تختص صفاته بثلاثة، ولا يعبر عن ثلاثة منها بعبارة لا تدل على ذلك، وهو لفظ الأب والابن وروح القدس، فإن هذه الألفاظ لا تدل على ما فسروها به في لغة أحد من الأمم ولا يوجد في كلام أحد من الأنبياء أنه عبر بهذه الألفاظ عما ذكروه من المعاني، بل إثبات ما ادعوه من التثليث والتعبير عنه بهذه الألفاظ هو مما ابتدعوه لم يدل عليه شرع ولا عقل[1].

الوجه الثاني: يقال لهؤلاء: القول بالأب والابن وروح القدس، موجود عند النصارى قبل وجودكم، وقبل نظركم هذا واستدلالكم، فلا يجوز أن يكون نظركم هذا الموجب لقول النصارى هذا، وإن كان المراد به أن جميع النصارى حين قالوا هذا الكلام نظروا واستدلوا، حتى قالوا ذلك، فهذا كذب بين،

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠٣ - ١٠٤.

فإن هـذا الكلام يقول النصـارى إنهم تلقوه عن الإنجيل، وأن المسـيح عليه السلام قال: [عمدوا الناس باسم الأب والابن وروح القدس].

والمسـيح والحواريون لم يأمروهم بهذا النظر الموجب لهذا القول ولا جعل المسـيح هـذا القول موقوف عندهم على هذا البحـث فعلم أن جعلهم أن هذا القول ناشئاً عن هذا البحث قول باطل يعلمون هم بطلانه.

الوجه الثالث: إن هذا القول: إن كان المسيح لم يقله فلا يجوز أن يقال، ولـو عنى به الإنسـان معنى صحيحـاً فإن هذه العبارة إنمـا يفهم منها عند الإطـلاق المعانـى الباطلة، ولهذا يوجد كثير من عـوام النصارى يعتقدون أن المسـيح ابن الله البنوة المعروفة فى المخلوقات، ويقولون: إن مريم زوجة الله وهـذا لازم لعامـة النصارى وإن لم يقولوه فإن الـذى يلد لابد له من زوجة، ولهذا قال تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾[1].

الوجـه الرابع: إن صحت هذه العبارة عن المسـيح المعصوم عليه الصلاة والسـلام فإنه أراد بذلك ما يناسـب سـائر كلامه، وفى الموجود من كتبهم تسمية الرب أباً وتسمية عباده أبناء، كما يذكرون أنه قال فى التوراة ليعقوب إسـرائيل: [أنت ابنى بكرى]، وقال لداود فى الزبور [أنت ابنى وحبيبى]، وفى الإنجيل فى غير موضع يقول المسيح: [أبى وأبيكم] كقوله: [إنى أذهب إلى أبى وأبيكم وإلهى وإلهكم] فيسـميه أباً لهم كما يسـميهم أبناء له، فإن كان هذا صحيحاً فالمراد بذلك أن الرب المربى الرحيم، فإن الله أرحم بعباده مـن الوالدة بولدها والابن هو المربـى المرحوم، فإن تربية الله لعبده أكمل من تربيـة الوالدة لولدها فيكون المراد بالأب الرب، والمراد بالابن عنده المسـيح الذى رباه.

---

(١) سورة الأنعام - الآية ١٠١.

وأما روح القدس، فهى لفظة موجودة فى غير موضع من الكتب التى عندهم وليس المراد بها حياة الله باتفاقهم، بل روح القدس عندهم تحل فى إبراهيم وموسى وداود وغيرهم من الأنبياء والصالحين والقرآن قد شهد أن الله أيد المسيح بروح القدس، كما قال تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ﴿٨٧﴾﴾[1]. وقال تعالى: ﴿يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾[2].

وروح القدس: قد يراد بها الملك المقدس كجبريل، ويراد بها الوحى والهدى والتأثير الذى ينزله الله بواسطة الملك أو بغير واسطة، وقد يكونان متلازمين فإن الملك ينزل بالوحى، والوحى ينزل به الملك، والله يؤيد رسله بالملائكة وبالهدى كما قال تعالى عن نبيه محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾[3] وقال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴿٢٢﴾﴾[4]، وقال تعالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ ﴿٢﴾﴾[5].

---

(١) سورة البقرة – الآية ٨٧.
(٢) سورة المائدة – الآية ١١٠.
(٣) سورة التوبة – الآية ٤٠.
(٤) سورة المجادلة – الآية ٢٢.
(٥) سورة النحل – الآية ٢

الوجه الخامس: وهو أنهم فى أمانتهم أثبتوا من المعانى لفظ الأقانيم وغير ذلك ما لا تدل عليه الكتب التى بأيديهم البتة، بل فهموا منها معنى باطلاً، وضموا إليه معانى باطلة من عند أنفسهم؛ فكانوا محرفين لكتب الله فى ذلك، مفترين على الله الكذب[1].

الوجه السادس: أن قولهم بالأقانيم مع بطلانه فى العقل والشرع لم ينطق به كتاب عندهم، ولم يوجد هذا اللفظ فى شىء من كتب الأنبياء التى بأيديهم ولا فى كلام الحواريين، بل هى لفظة ابتدعوها، ويقال: إنها رومية. وقد قيل: الأقنوم فى لغتهم معناه الأصل؛ ولهذا يضطرون فى تفسير الأقانيم تارة يقولون أشخاص وتارة خواص وتارة صفات وتارة جواهر وتارة يجعلون الأقنوم اسماً للذات والصفة معاً، وهذا تفسير حذاقهم.

الوجه السابع: قولهم فى المسيح عليه السلام إنه خالق قول مع بطلانه فى الشرع والعقل - لم ينطق بشىء من النبوات التى عندهم، ولكن يستدلون على ذلك بما لا يدل عليه.

الوجه الثامن: قولهم فى تجسد اللاهوت أيضاً هو قول مع بطلانه فى العقل والشرع، لا يدل عليه شىء من كلام المعصوم من النبيين المرسلين[2].

الوجه التاسع: قولكم: فقلنا إنه شىء لا كالأشياء المخلوقة، إذ هو الخالق لكل شىء، لنفى عنه العدم. فيقال لهم: لا ريب أن الله كما وصف نفسه بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[3]، وقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾[4]، أى مثلاً يستحق أن

(١) ابن تيمية - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح - الجزء الثانى، ص ١١٣.

(٢) ابن تيمية - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح - الجزء الثانى، ص ١١٤.

(٣) سورة الشورى - الآية ١١.

(٤) سورة مريم - الآية ٦٥.

يسمى بأسمائه، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[1].

وقد دل على ذلك العقل فإن المثلين اللذين يسن أحدهما مسن الآخر يجب لأحدهما ما يجب للآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجوز عليه ما يجوز عليه، فلو كان للخالق مثل؛ للزم أن يشتركا فيما يجب، ويجوز، ويمتنع.

والخالق يجب له الوجود والقدم، ويمتنع عليه العدم؛ فيلزم أن يكون المخلوق واجب الوجود قديماً أزلياً لم يعد قط، وكونه محدثاً مخلوقاً يستلزم أن يكون كان معدوماً، فيلزم أن يكون موجوداً معدوماً قديماً محدثاً، وهو جمع بين النقيضين يمتنع فى بداهة العقول[2].

وهكذا نجد شيخ الإسلام ابن تيمية يفند قول النصارى بأن الله سبحانه وتعالى ثالث ثلاثة، أب وابن وروح قدس أو أن المسيح هو ابن الله، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۝٨٨ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ۝٨٩ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ۝٩١ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ۝٩٢ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ۝٩٣﴾[3]. وهذا القول متناقض فى العقل ولم تأت به شريعة من الشرائع.

□□□

---

(١) سورة الإخلاص.

(٢) ابن تيمية – الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح – الجزء الثانى، ص ١١٦ – ١١٧.

(٣) سورة مريم الآيات ٨٨ – ٩٣.

الفصل الثالث

نقد ابن تيمية للصوفية أصحاب وحدة الوجود

أولا: عرض ابن تيمية لآراء الصوفية أصحاب وحدة الوجود:

يهاجم شيخ الإسلام ابن تيمية أصحاب وحدة الوجود من الصوفية هجوماً شديداً ويصف مقالاتهم بأنها شر من مقالات اليهود والنصارى والمشركين، ويعرض شيخ الإسلام أصولهم وهى مبنية على أصلين باطلين:

أحدهما: الحلول والاتحاد وما يقارب ذلك كالقول بوحدة الوجود، كالذين يقولون إن الوجود واحد فالوجود الواجب للخالق هو الوجود الممكن للمخلوق، كما يقول ذلك أهل الوحدة كابن عربى وصاحبه القونوى وابن سبعين، وابن الفارض صاحب القصيدة التائية (نظم السلوك)، وعامر البوصيرى السيواسى، الذى له قصيدة تناظر قصيدة ابن الفارض والتلمسانى الذى شرح مواقف النفرى وله شرح الأسماء الحسنى على طريقة هؤلاء وسعيد الفرغانى الذى شرح قصيدة ابن الفارض والششترى صاحب الأزجال الذى هو تلميذ ابن سبعين وعبد الله البلیانى وابن أبى منصور المصرى صاحب (فك الأزرار عن أعناق الأسرار) وأمثالهم.

ثم من هؤلاء من يفرق بين الوجود والثبوت كما يقوله ابن عربى ويزعم أن الأعيان ثابتة فى العدم، غنية عن الله فى أنفسها، ووجود الحق هو

وجودها، والخالق مفتقر إلى الأعيان فى ظهور وجودها، وهى مفتقرة إليه فى حصول وجودها الذى هو نفس وجوده، وقوله مركب من قول من قال المعدوم شىء، وقول من يقول وجود المخلوق هو وجود الخالق، والوجود الخالق هو الوجود المخلوق.

وفيهم من يفرق بين الإطلاق واليقين كما يقوله القونوى ونحوه، فيقول: إن الواجب هو الموجود المطلق لا بشرط، وهذا لا يوجد مطلقاً إلا فى الأذهان فما هو كلى فى الأذهان لا يكون فى الأعيان إلا معيناً، وإن قيل: إن المطلق جزء من المعنى لزم أن يكون وجود الخالق جزءاً من وجود المخلوقات، والجزء لا يبدع الجميع ويخلقه، فلا يكون الخالق موجوداً.

ومن قال: إن البارى هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق كما يقوله ابن سينا وأتباعه فقوله أشد فساداً، فإن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا فى الأذهان لا الأعيان، فقول هؤلاء بموافقة من هؤلاء الذين يلزمهم التعطيل شر من قول الذين يشبهون أهل الحلول.

وآخرون يجعلون الوجود الواجب والوجود الممكن بمنزلة المادة والصورة التى يقولها المتفلسفة أو قريب من ذلك كما يقوله ابن سبعين وأمثاله[1].

الأصل الثانى: الاحتجاج بالقدر على المعاصى بترك المأمور وفعل المحظور، فإن القدر يجب الإيمان به، ولا يجوز الاحتجاج به على مخالفة أمر الله ونهيه ووعده ووعيده، وهؤلاء آمنوا بالقضاء والقدر، ووافقوا أهل السنة والجماعة على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأن الله خالق كل شىء وربه مليكه، لكن عارضوا بهذا الأمر والنهى وسموا هذا حقيقة، وجعلوا ذلك معارضاً للشريعة، وفيهم من يقول إن مشاهدة القدر تنفى الملام

(١) ابن تيمية – مجموعة الرسائل والمسائل – الجزء الأول – تعليق حياة مأمون شيحا، ص ٧٧–٧٨.

والعقـاب، وأن العارف يسـتوى عنده هذا وهذا، وهـم فى ذلك متناقضون، مخالفون للشرع والعقل والذوق والوجد، فإنهم لا يسوون بين من أحسن إليهم وبـين من ظلمهم، ولا يسـوون بين العالم والجاهل والقـادر والعاجز ولا بين الطيـب والخبيث ولا بين العـادل والظالم، بل يجمعـون بينهما ويفرقون، ويفرقـون أيضاً بموجب الأمر والنهى، فلا يقفون لا مع القدر ولا مع الأمر، بل كما قال بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدرى وعند المعصية جبرى[1].

إذن فأصحاب وحدة الوجود من الصوفية فى رأى شيخ الإسلام ابن تيمية متفقـون على أصلين باطلـين، الأصل الأول وهو القـول بالحلول والاتحاد، فالوجـود الخالق هو الوجود المخلوق، والوجود المخلـوق هو الوجود الخالق لا فرق بينهما، والأصل الثانى هو عدم التفرقة بين الأمر والنهى بل يسـوون بينهمـا، فلا فرق بين الظالم والمظلـوم والطيب والخبيث؛ لأن الكل من عند الله والقدر من عند الله سبحانه وتعالى. وهذا نجده عند أمثال محيى الدين بن عربـى (٥٦٠ - ٦٣٨هـ)، وعمر بن الفارض (٥٧٦ - ٦٣٢هـ)، وعبد الحق ابـن سـبعين (٦١٣ - ٦٦٧هـ)، وعفيف الدين التلمسـانى (ت ٦٩٠هـ)، والصدر القونوى (ت ٦٧٣هـ).

ثانيا: رأى ابن تيمية فى الصوفية أصحاب وحدة الوجود:

ويتهم شـيخ الإسلام ابن تيمية أصحاب وحدة الوجود من الصوفية بالكفر والإلحـاد وأنهم شـر من اليهود والنصـارى بل والمشـركين، فاليهود عبدوا عزيراً، والنصارى عبدوا شـخصاً واحداً هو المسـيح عليه السلام، والمشركون عبـدوا الأوثان، لكن هؤلاء الصوفية أصحاب وحدة الوجود عبدوا كل شـىء وهذا ما يقوله ابن عربى:

---

(١) المصدر السابق، ص٨١.

عقد الخلائق فى الإله عقائـدَ وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوه

ويقول أيضاً :

لقد صار قلبى قابلاً كل صورة فمرعى لغزلان ودير لرهبان

وبيت لأوثان وكعبة طائف وألواح توراة ومصحف قرآن

أدين بدين الحب أنى توجهت ركائبه فالدين دينى وإيمانى

وهذا الكلام فى رأى شيخ الإسلام ابن تيمية متناقض، فإن الجمع بين النقيضين فى الاعتقاد فى غاية الفساد[1].

وفى معرض رد شيخ الإسلام ابن تيمية على الصوفية أصحاب وحدة الوجود، يقسم الفناء إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الفناء عن وجود السوى: وهو فناء أهل الوحدة الملاحدة وهو أن يجعل الوجود وجوداً واحداً.

الثانى: الفناء عن شهود السوى: فهذا هو الذى يعرض لكثير من السالكين كما يحكى عن أبى يزيد وأمثاله، وهو مقام الاصطلام وهو أن يغيب بموجوده عن وجوده وبمعبوده عن عبادته وبمشهوده عن شهادته وبمذكوره عن ذكره، فيظن من لم يكن ويبقى من لم يزل. وهذا كما يحكى أن رجلاً كان يحب آخر فألقى المحبوب نفسه فى الماء فألقى المحب نفسه خلفه فقال: أنا وقعت فلم وقعت أنت؟ فقال: غبت بك عنى فظننت أنك أنى. فهذا حال من عجز عن شىء من المخلوقات إذا شهد قلبه وجود الخالق وهو أمر يعرض لطائفة من السالكين، ومن الناس من يجعل هذا من السلوك ومنهم من يجعله غاية السلوك حتى يجعلوا الغاية هو الفناء فى توحيد الربوبية، فلا يفرقون بين المأمور والمحظور، والمحبوب والمكروه، وهذا غلط عظيم غلطوا فيه بشهود القدر وأحكام الربوبية عن شهود الشرع والأمر والنهى وعبادة الله وحده

(١) المصدر السابق، ص٨٨

وطاعة رسوله، فمن طلب رفع إنيته بهذا الاعتبار لم يكن محموداً على هذا ولكن قد يكون معذوراً.

النوع الثالث: الفناء عن عبادة السوى: فهذا حال النبيين وأتباعهم وهو أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه، وبحبه عن حب ما سواه، وبخشيته عن خشية ما سواه، وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه، فهذا تحقيق توحيد الله وحده لا شريك له وهو الحنيفية ملة إبراهيم، ويدخل فى هذا أن يفنى عن اتباع هواه بطاعة الله فلا يحب إلا لله ولا يبغض إلا لله ولا يعطى إلا لله، فهذا هو الفناء الدينى الشرعى الذى بعث الله به رسله وأنزل به كتبه[1].

ونجد أن الصوفية الأولين قد تمسكوا بهذا التوحيد وعبادة الله وحده لا شريك له دون ما سواه وحذروا من القول بالحلول ووحدة الوجود الذى وقع فيه كثير من متأخرى الصوفية كما فى قول الجنيد (ت ٢٩٧هـ) لما سُئل عن التوحيد فقال: التوحيد إفراد المحدث عن القدم، فبين أن التوحيد أن تميز بين القديم والمحدث. وقد أنكر عليه ذلك ابن عربى وادعى أن الجنيد وأمثاله ماتوا وما عرفوا التوحيد، لما أثبتوا الفرق بين العبد والرب، بناء على دعواه أن التوحيد ليس فيه فرق بين الرب والعبد، وزعم أنه لا يميز بين القديم والمحدث إلا من يكون ليس بقديم ولا محدث، ويرد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: وهذا جهل فإن المعرفة بأن هذا ليس ذاك والتمييز بين هذا وذاك لا يقتضى أن يكون العارف المميز بين الشيئين ليس هو أحد الشيئين بل الإنسان يعلم أنه ليس هو ذاك الإنسان الآخر مع أنه أحدهما، فكيف لا يعلم أنه غير ربه وإن كان هو أحدهما؟[2].

---

(١) المرجع السابق، ص ٨٩ - ٩٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٠.

وينتقد شـيخ الإسلام ابن تيمية الصوفية أصحاب وحدة الوجود بقوله: هـذا المتكلم بمثل هذا الكلام يتناقض فيه، فإنه يقال له فأنت الكامل فى نفسـك الذى لا تـرى عابداً ولا معبوداً يعاملـك بموجب مذهبك فيضرب ويوجع ويهان ويصفع ويظلم، فمن فعل ذلك واشـتكى أو صاح منه وبكى قيل له مأثم غير ولا عابد ولا معبود، فلم يفعل بك هذا غيرك بل الضارب هو المضروب والشاتم هو المشتوم والعابد هو المعبود، فإن قال تظلم من نفسه واشتكى من نفسه قيل له: فقل أيضاً عبد نفسه، فإذا أثبت ظالماً ومظلوماً وهما واحد فأثبت عابداً ومعبوداً وهما واحد. ثم يقال له هذا الذى يضحك ويضرب هو نفس الذى يبكى ويصيح، وهذا الذى شبع وروى هو نفس هذا الذى جاع وعطش، فإن اعترف بأنه غيره أثبت المغايرة وإذا أثبت المغايرة بين هذا وهذا، فبين العابد والمعبود أولى وأحرى، وإن قال هو عومل معاملة جنس السوفسطائية، فإن هذا القول من أقبح السفسطة[1].

ونلاحظ هنا أن شـيخ الإسـلام ابن تيمية قد نقد الصوفية أصحاب وحدة الوجود فى نقطتين أساسيتين:

الأولى: التناقض فى قولهم: إن العابد هو المعبود؛ لأننا بذلك نسوى بين الظالم والمظلوم والضارب والمضروب والشاتم والمشتوم.

الثانية: أن الذى يضحك ويضرب ليس هو الذى يبكى ويصيح وأن الذى شـبع وروى ليس هو الذى جاع وعطش، فـإذا كانت المغايرة بين المخلوقين واضحة وبيّنـة ومعلومة، فإن المغايرة بين العابـد والمعبود والخالق والمخلوق أولى وأحرى.

□□□

(١) المصدر السابق، ص ١١٦ – ١١٧.

الفصل الرابع

نقد ابن تيمية للمذاهب الإسلامية فى التوحيد

أولا: نقد ابن تيمية للمتكلمين فى التوحيد :

قام المتكلمون من الأشاعرة والمعتزلة بالاستدلال على إثبات وحدانية الله سبحانه وتعالى وذلك استناداً إلى دليل التمانع وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴿٢٢﴾ ﴾[1]، يقول القاضى عبد الجبار المعتزلى (٤١٥هـ) فى عرضه لدليل التمانع.

وكل خلاف نذكره فى ذلك فدليل التمانع يأتى عليه لأنا نبين أنه لابد فيما شاركه فى القدم أن يشاركه فى كل صفاته، لأن القديم قد ثبت أنه قديم لذاته، والاشتراك فى ذلك يوجب التماثل والموافقة، إما للاشتراك فيه خاصة وإما لإنباء كونه قديماً عن صفة ذاته، فلابد من اتفاق القديمين فيها، وهذا يوجب التماثل، وتمام ذلك محال به على باب الصفات.

وإذا صحت هذه الجملة كان كل ثان قديم لابد من كونه قادراً، فيبطل قول من يجعل الثانى عاجزاً أو جاهلاً أو مواتاً، وإذا وجب ذلك قلنا: فكان يجب صحة التمانع بينهما، ثم لابد من أن يكون أحدهما ضعيفاً ممنوعاً، فيقدح ذلك فى كونه قادراً لنفسه، والقدح فى ذلك يخرجه عن كونه قديماً، وإذا خرج عن كونه قديماً خرج عن كونه ثانياً»[2].

---

(١) سورة الأنبياء - الآية ٢٢.

(٢) القاضى عبد الجبار - المحيط بالتكليف، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢١٨.

فالاتفاق والمشـاركة في الصفات والقدم عند القاضى عبد الجبار مُحال فى الألوهيـة، فإذا أثبت إلهاً قديماً يوصف بالحياة والقـدرة والعلم كان الثانى عاجزاً جاهلاً مواتاً وهذا لا يوصف بأنه إله.

ويشـرح شيخ الإسـلام ابن تيمية دليل التمانع عند المتكلمين بقوله «وذلك أن دليل التمانع المشهور عند المتكلمين أنه لو كان للعالم صانعان أراد أحدهما أمراً وأراد الآخر خلافه مثل أن يريد أحدهما طلوع الشمس من مشرقها ويريد الآخـر إطلاعهـا من مغربها أو من جهة أخرى امتنـع أن يحصل مرادهما؛ لأن ذلـك جمـع بين الضديـن، فيلزم أن لا يحصل مـراد واحد منهما؛ فلا يكـون واحد منهما رباً؛ فيكون الذى حصل مراده هو الرب دون الآخر، وقد يقـرر ذلك بأن يقال إذا أراد إما لا يخلو المحل عنهما، مثل أن يريد أحدهما تحريك جسـم ويريد الآخر تسـكينه؛ امتنع حصـول مرادهما؛ وامتنع عدم مرادهما جميعاً لأن الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون، فيتعين أن يحصل أحدهما دون الآخر فيكون هو الرب.

وعلى هذا سـؤال مشـهور وهو أنه يجوز أن تتفق الإرادتان فلا يفضى إلى الاختـلاف، وقد أجـاب كثير من المتأخرين عن ذلـك بوجوه عارضهم فيها غيرهـم ولم يهتد هؤلاء إلى تقرير القدماء كالأشـعرى والقاضى أبى بكر وأبى الحسـين البصرى والقاضى أبى يعلى وغيرهم، فـإن هؤلاء علموا أن وجوب اتفاقهما فى الإرادة يسـتلزم عجز كل منهما كما أن تمانعهما يسـتلزم عجز كل منهما»[1].

إذن فدليـل التمانـع يقرر أنه لو كان هناك إلهـان، فإما أن يتفقا وإما أن يختلفـا وإمـا أن يتفق أحدهما دون الآخر، فـإذا اختلفا لزم عجز كل منهما

---

(١) ابن تيمية – منهاج السنة النبوية – الجزء الثانى – ص ٦٥ – ٦٦.

وإذا اتفق أحدهما دون الآخر، فالذى يحصل مراده يكون هو الله سبحانه وتعالى، وحتى إذا اتفقا فإن هذا يستلزم عجز كل منهما، إذن فليس هناك إلا إله واحد سبحانه وتعالى.

وينقد شيخ الإسلام ابن تيمية المتكلمين فى دليل التمانع، فالمتكلمون هنا لم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية وهو الإقرار بأن الله خالق كل شىء، وهذا التوحيد كان يقر به المشركون الذين قال الله عنهم ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴿٢٥﴾﴾[1]، وقال عنهم ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾[2]، فالطائفة من السلف تقول لهم من خلق السماوات والأرض فيقولون الله وهم مع ذلك يعبدون غيره، وإنما التوحيد الذى أمر الله به العباد هو توحيد الألوهية المتضمن توحيد الربوبية بأن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً، فيكون الدين كله لله ولا يخاف إلا الله ولا يدعو إلا الله ويكون الله أحب إلى العبد من كل شىء، فيحبون لله ويبغضون لله، ويعبدون الله ويتوكلون عليه، والعبادة تجمع غاية الحب وما به الذل، فيحبون الله بأكمل محبة ويذلون أكمل ذل، ولا يعدلون به، ولا يجعلون له أنداداً ولا يتخذون من دونه أولياء ولا شفعاء[3].

فشيخ الإسلام ابن تيمية هنا يتوسع فى معنى الوحدانية وارتباطها بعبادة الله سبحانه وتعالى، فكلما كنت عابداً لله سبحانه وتعالى، كنت أكثر وحدانية لله سبحانه وتعالى، والعبادة هنا تعنى الحب لله والذل لله والموالاة لله سبحانه وتعالى، فلا نتخذ من دونه نداً ولا ولياً ولا شفيعاً سبحانه وتعالى.

---

(١) سورة لقمان – الآية ٢٥.

(٢) سورة يوسف – الآية ١٠٦.

(٣) ابن تيمية – منهاج السنة النبوية – الجزء الثانى – ص ٦٢.

ثانيا: نقد ابن تيمية للفلاسفة فى التوحيد :

قال الفلاسفة كابن سينا (٣٧٠ – ٤٢٨هـ) بدليل واجب الوجود لإثبات وحدانية الله سبحانه وتعالى، ويعرض شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الدليل بقوله: «ثم إنهم لما قرروا واجباً بذاته؛ أرادوا أن يجعلوه واحداً وحده لا يوجد إلا فى الأذهان لا فى الأعيان؛ وهو وجود مطلق بشرط الإطلاق، ليس له حقيقة فى الخارج؛ لأن الوجود المطلق بشرط الإطلاق لا يوجد إلا فى الأذهان لا فى الأعيان أو مقيد بالسلوب والإضافات كما يقول ابن سينا وأتباعه»[1].

إذن فإن واجب الوجود الذى يقول به الفلاسفة فى رأى شيخ الإسلام ابن تيمية مجرد تصور عن الله سبحانه وتعالى لا يوجد إلا فى الأذهان لأنه وجود مطلق بشرط الإطلاق، فهو تعطيل محض فى الحقيقة، وللفلاسفة حجتان فى إثبات واجب الوجود:

إحداهما: لو كانا واجبين لاشتركا فى الوجوب وامتاز أحدهما عن الآخر بما يخصه، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فيلزم أن يكون واجب الوجود مركباً، والمركب مفتقر إلى أجزائه، وأجزاؤه غيره، والمفتقر إلى غيره لم يكن واجباً بنفسه.

الثانية: أنهما إذا اتفقا فى الوجوب، وامتاز كل منهما عن الآخر بما يخصه، لزم أن يكون المشترك معلولاً للمختص كما إذا اشترك اثنان فى الإنسانية وامتاز كل منهما عن الآخر بشخصه فالمشترك معلول للمختص، وهذا باطل هنا؛ وذلك لأن المشترك والمختص إن كان أحدهما عارضاً للآخر؛ لزم أن يكون الوجوب عارضاً للواجب، أو معروضاً له وعلى التقديرين؛ فلا يكون الوجوب صفة لازمة للواجب وهذا محال لأن الواجب لا يمكن أن

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٣.

يكون غير واجب، وإن كان أحدهما لازماً للآخر لم يجز أن يكون المشترك علة للمختص لأنه حيث وجدت العلة وجد المعلول فيلزم أنه حيث وجد المشترك وجد المختص، والمشترك فى هذا وهذا، فيلزم أن يكون ما يختص بهذا فى هذا، وما يختص بهذا فى هذا، وهذا محال يرفع الاختصاص[1].

إذن فواجب الوجود عند الفلاسفة ليس به اشتراك؛ لأنه لا يمكن أن يكون هناك إلهان يتصفان بنفس الصفات، فيكون أحدهما مفتقراً إلى الآخر، وقد استخدم الفلاسفة حجة التركيب لإثبات واجب الوجود، وقد أبطل شيخ الإسلام ابن تيمية حجة الفلاسفة فى التركيب بأن هناك تلازما بين الذات والصفات.

وهناك تشابه كبير بين إثبات واجب الوجود عند الفلاسفة وإثبات موجود قديم عند المعتزلة، وقد ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «والمقصود هنا التنبيه على توحيد هؤلاء الفلاسفة وهؤلاء أصابهم فى لفظ الواجب ما أصاب المعتزلة فى لفظ القديم، فقالوا الواجب لا يكون إلا واحداً؛ فلا يكون له صفة ثبوت كما قال أولئك لا يكون القديم إلا واحداً فلا يكون له صفة ثبوتية»[2].

وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية على حجة الفلاسفة، بأن الرازى والآمدى قد أجاب عنهما بمنع كون الوجوب صفة ثبوتية ونحو ذلك من الأجوبة التى لا ترضيه، وقد أجاب شيخ الإسلام من وجهين:

أحدهما: المعارضة وذلك أن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن، وكل واحد من الوجود يمتاز عن الآخر بخاصته؛ فيلزم أن يكون الواجب مركباً مما به الاشتراك ومما به الامتياز، وأيضاً لزم أن يكون الوجود الواجب معلولاً، والمعارضة أيضاً بالحقيقة فإن الحقيقة تنقسم إلى واجب وممكن والواجب

(١) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٥.

يمتاز عن الممكن بما يخصه فيلزم أن تكون الحقيقة الواجبة معلولة، والمعارضة بلفظ الماهية فإنها تنقسم إلى واجب وممكن إلى آخره.

الثاني: حل الشبهة وذلك أن الشيئين الوجوديين في الخارج، سواء كانا واجبين أم ممكنين، وسواء قدر التقسيم في موجودين أم جوهرين، أم جسمية أم حيوانية أم إنسانية أم غير ذلك، لم يشرك أحدهما الآخر في الخارج في شيء من خصائصه، لا في وجوبه ولا في وجوده ولا في ماهيته ولا غير ذلك، وإنما شابهه في ذلك المطلق الذي اشتركا فيه، ولا يكون كلاً مشتركاً فيه إلا في الذهن، وهو في الخارج ليس بكلي عام مشترك فيه، بل إذا قيل الواجبان يشتركان في الوجوب؛ فلابد أن يمتاز أحدهما عن الآخر بما خصه؛ فهو مثل أن يقال إذا اشتركا في الحقيقة فلابد أن يمتاز كل منهما عن الآخر بما يخصه.

فالحقيقة توجد عامة وخاصة، كما أن الوجوب يوجد عاماً وخاصاً. فالعام لا يكون عاماً مشتركاً فيه إلا في الذهن ولا يكون في الخارج إلا خاصاً لا اشتراك فيه، فما فيه الاشتراك لا امتياز فيه، وما فيه الامتياز لا اشتراك فيه، فلم يبق في الخارج شيء واحد مشترك فيه ومميز لكن فيه وصف يشابه الآخر ووصف لا يشابهه فيه، وغلط هؤلاء في هذه الإلهيات من جنس غلطهم في المنطق في الكليات الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام حيث توهموا أنه يكون في الخارج كلي مشترك فيه[1].

فالفلاسفة هنا طبقوا القواعد المنطقية على العلوم الإلهية مما أوقعهم في الخطأ، فظنوا أن المشترك العام الموجود في الذهن يوجد أيضاً في الخارج، لكن هناك تشابه بين موجود وآخر.

---

(١) الصدر السابق، ص ٦٤.

ومن ناحية أخرى نجد شيخ الإسلام ابن تيمية ينقد الفلاسفة فى قولهم: إن الواحد سبحانه وتعالى لا يصدر عنه إلا واحد وهذا الواحد لازم له لا يصدر عنه غيره، ولا يمكنه فعل شيء سواه، سواء كان هذا الواحد هو العقل الفعال أو الفلك، يقول شيخ الإسلام فى ذلك: «وبهذا تظهر حجة الله تعالى فى قوله: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾﴾[1]، فإنه دل بهذا على تفضيله بعض المخلوقات على بعض مع استوائها فيما تساوت فيه من الأسباب. كما قال فى الآية الأخرى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾[2]. فإذا قال القائل إنما تفاضلت واختلفت لاختلاف القوابل وأسباب أخرى من الهواء والتراب والحب والنوى، قيل له وتلك القوابل والأسباب هى أيضاً من فعله ليست من فعل غيره فهو الذى أعد القوابل وهو الذى أمد كل شيء بحسب ما أعده له، وحينئذ فقد تبين أن خلق الأمور المختلفة، ومن كل زوجين، فبطل أن يكون واحد بسيطاً لا يصدر عنه غيره ولا يمكن فعل شيء سواه، فإن فعل المختلفات الحادثات يدل على أنه فاعل بقدرته ومشيئته، ولهذا قال ﴿يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ قال طائفة من السلف العلماء به، فإن من جعله غير قادر على إحداث فعل ولا تغيير شيء من العالم بل قد لزمه

(١) سورة الرعد – الآية ٤.

(٢) سورة فاطر – الآيات ٢٧ – ٢٨.

ما لا يمكنه مفارقته لم يخشه إنما يخشى الكواكب والأفلاك التى تفعل الآثار الأرضيـة عنده أو ما كان نحو ذلك؛ ولهذا عبدها هؤلاء من دون الله؛ ولهذا كان دعاؤهم لها وخشيتهم منها»[1].

فشيخ الإسلام ابن تيمية هنا يهاجم بشدة الفلاسفة فى قولهم: إن الواحد سبحانه وتعالى لا يصدر عنه إلا واحد، ويسميهم الفلاسفة الدهريين لأنهم يعتقدون بتأثير الكواكب والأفلاك من دون الله سبحانه وتعالى؛ فإن القوابل والأسباب تتعدد وتختلف وليست واحدة مثل الهواء والتراب والحب والنوى، وهذه الأشياء كلها من فعل الله سبحانه وتعالى، الذى يفعل بقدرته ومشيئته.

□□□

(١) ابن تيمية - منهاج السنة النبوية - الجزء الأول، ص ٢٣٧ - ٢٣٨.

الفصل الخامس

أدلة ابن تيمية على التوحيد

أولا: آراء ابن تيمية لأدلته فى التوحيد :

بعد أن قام شيخ الإسلام ابن تيمية بنقد أدلة الفلاسفة والمتكلمين على التوحيد، قام ببسط أدلته وهى مستقاة من قوله تعالى: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴿٩١﴾ ﴾[1]، وقد عرف أنه لم يذهب كل إله بما خلق ولا علا بعضهم على بعض، وترك هذا لعلم المخاطبين به؛ فكان ذكره تطويلاً بلا فائدة، وهذه طريقة القرآن وطريقة الكلام الفصيح البليغ، بل طريقة عامة الناس فى الخطاب، يذكرون المقدمة التى تحتاج إلى بيان ويتركون ما لا يحتاج إلى بيان.

وشيخ الإسلام هنا يقدم برهانين على توحيد الله سبحانه وتعالى:

الأول: قوله تعالى: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ ﴿٩١﴾ ﴾ وبيان التلازم هنا أنه إذا كان معه إله؛ امتنع أن يكون مستقلاً بخلق العالم مع أن الله تعالى مستقل بخلق العالم، وأن فساد هذا معلوم بالضرورة لكل عاقل، وأن هذا جمع بين النقيضين، وامتنع أيضاً أن يكون مشاركاً للآخر ومعاوناً له؛ لأن ذلك يستلزم عجز كل منهما والعاجز لا يفعل شيئاً فلا يكون رباً ولا إلهاً؛ لأن أحدهما إذا لم يكن قادراً إلا بإعانة الآخر، لزم عجزه حال الانفراد وامتنع أن

---

(١) سورة المؤمنون - الآية ٩١.

يكـون قادراً حال الاجتماع لأن ذلك دور قبلي، فإن هذا لا يكون قادراً حتى يجعله الآخر قادراً أو حتى يجعله ذاك أو يعينه، فامتنع إذا كان كل منهما محتاجاً إلى إعانة الآخر في الفعل أن يكون أحدهما قادراً، فتبين أنه لو كان معـه إله لذهب كل إله بمخلوقاته، وهذا ليـس بواقع؛ فإنه ليس في العالم شـيء إلا وهو مرتبط بغيره من أجزاء العالم، ولهذا إذا فعل المتعاونان شـيئاً كان فعل كل منهما الذي يقوم به متميزاً عن فعل الآخر.

البرهان الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴿٩١﴾﴾ فإنهما يمتنع أن يكونا متساويين في القدرة؛ لأنهما إذا كانا متكافئين في القدرة؛ كان مفعول كل منهمـا متميـزاً عن مفعول الآخر وهو باطل؛ لأنهمـا إذا كانا متكافئين في القدرة لم يفعلا شيئاً لا حال الاتفاق ولا حال الاختلاف سواء كان الاتفاق لازماً لهمـا أو كان الاختـلاف هو اللازم أو حاز الاتفاق وجاز الاختلاف لأنه إذا قدر أن الاتفـاق لازم لهمـا فلأن أحدهما لا يريـد ولا يفعل حتى يريد الآخر ويفعل وليـس تقـدم أحدهما أولى من تقدم الآخر؛ لتسـاويهما فيلزم أن لا يفعل واحد منهمـا، وإذا قـدر أن إرادة هذا وفعله مقارنة لإرادة هـذا وفعله؛ فالتقدير أنه لا يمكن أن يريد ويفعل إلا مع الآخر؛ فتكون إرادته وفعله مشروطة بإرادة الآخر وفعله؛ فيكون بذلك عاجزاً عن الإرادة والفعل، وإذا كان الاختلاف لازماً لهما؛ امتنع مع تسـاويهما أن يفعلا شيئاً؛ لأن هذا يمنع هذا، وهذا يمنع هذا لتكافؤ القدرتين فلا يفعلان شـيئاً. وأيضاً فإن امتناع أحدهما مشروط بمنع الآخر؛ فلا يكـون هذا ممنوعاً حتـى يمنعه ذاك ولا يكون ذاك ممنوعـاً حتى يمنع هذا، فيلزم أن يكون كل منهما مانعاً ممنوعاً وهذا ممتنع، وأما إذا قدر إمكان اتفاقهما وإمكان اختلافهما فإن تخصيص الاتفاق بدون الاختلاف وتخصيص الاختلاف بدون الاتفاق يحتاج إلى من يرجح أحدهما على الآخر ولا مرجح إلا هما[1].

---

(١) ابن تيمية – منهاج السنة النبوية – الجزء الثاني، ص ٦٨ – ٦٩.

والحقيقة أن شيخ الإسلام ابن تيمية هنا لم يخرج بأدلته هذه التى استقاها من القرآن الكريم عن أدلة الفلاسفة فى واجب الوجود أو أدلة المتكلمين فى دليل التمانع، فالبرهان الأول يشبه دليل الفلاسفة وخاصة فى قوله بتميز الفعل الإلهى عن أفعال الموجودات الأخرى، أما البرهان الثانى فيكاد يكون هو دليل التمانع عند المتكلمين الذى نقده شيخ الإسلام من قبل وقال إنه يدل على توحيد الربوبية لا توحيد الألوهية، وأنه يدل على صانع وليس على إله.

ثانيا: التوحيد ضرورة للإنسان فى الدنيا والآخرة:

ومن ناحية أخرى يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن عبادة الله وحده لا شريك له هى ضرورة للإنسان ليس فى الدنيا فقط ولكن فى الآخرة أيضاً، كما ذهب من قبل إلى أن وجود الله سبحانه وتعالى هو ضرورى وفطرى فى نفوس الناس.

أولاً: ففى الدنيا أن نفس الإيمان بالله وعبادته ومحبته وإجلاله هو غذاء الإنسان وقوته وصلاحه وقوامه، كما دل عليه أهل الإيمان وكما دل عليه القرآن، لا كما يقول من يعتقد من أهل الكلام ونحوهم، أن عبادته تكليف ومشقة، وخلاف مقصود القلب لمجرد الامتحان والاختبار، أو لأجل التعويض بالأجر كما تقوله المعتزلة، فإنه وإن كان فى الأعمال الصالحة ما هو على خلاف هوى النفس، والله سبحانه يأجر العبد على الأعمال المأمور بها مع المشقة كما قال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾[1]، وقال لعائشة «أجرك على قدر نصبك»، فليس ذلك هو المقصود الأول بالأمر الشرعى، وإنما وقع ضمناً، ولهذا لم يجىء فى الكتاب والسنة وكلام

(١) سورة التوبة - الآية ١٢٠.

السلف، إطلاق القول على الإيمان والعمل الصالح إنه تكليف، كما يطلق ذلك كثير من المتكلمين والمتفقهة، وإنما جاء فى القرآن ذكر التكليف فى موضع النفى كقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴿٢٨٦﴾﴾[1]، ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ﴿٨٤﴾﴾[2]، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ﴿٧﴾﴾[3]، أى وإن وقع فى الأمر تكليف فلا يكلف إلا قدر الوسع، لا أنه يسمى جميع الشريعة تكليفاً، مع أن غالبها قرة العيون وسرور القلوب ولذات النفوس وكمال النعيم، وذلك لإرادة وجه الله والإنابة إليه وذكره وتوجه الوجه إليه، فهو الإله الحق الذى تطمئن إليه القلوب ولا يقوم غيره مقامه فى ذلك أبداً ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾[4].

ثانياً: أن النعيم فى الدار الآخرة أيضاً به، مثل النظر إليه، لا كما يزعم طائفة من أهل الكلام ونحوهم، ممن يقول إنه لا نعيم ولا لذة إلا بالمخلوق من المأكول والمشروب والمنكوح ونحو ذلك، بل اللذة والنعيم التام فى حظهم من الخالق سبحانه وتعالى، كما فى الدعاء المأثور «أسألك لذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك من غير ضرامة مضرة ولا فتنة مضلة»، ولهذا قال فى حق الكفار ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا۟ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦﴾﴾[5]، فعذاب الحجاب من أعظم أنواع العذاب، ولذة النظر إلى وجهه أعلى اللذات[6].

---

(١) سورة البقرة – الآية ٢٨٦.

(٢) سورة النساء – الآية ٨٤..

(٣) سورة الطلاق – الآية ٧.

(٤) سورة مريم – الآية ٦٥.

(٥) سورة المطففين – الآيات ١٥ – ١٦.

(٦) ابن تيمية – كتاب التوحيد – تحقيق د. محمد السيد الجليند، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٩، ص ٢٥ – ٢٦.

تعقيب :

هذا ما نجده عند شيخ الإسلام ابن تيمية فى التوحيد لله سبحانه وتعالى، نجده يصل إلى أبعد حدود التوحيد، فلا نجعل لله نداً ولا ولياً ولا شفيعاً، ولا نتوسل بغيره سبحانه وتعالى، لا نتوسل بأحد من خلقه، لا أنبياء ولا أولياء ولا أحد غيرهم من مخلوقاته سبحانه وتعالى.

ولذلك نجد شيخ الإسلام ابن تيمية يقوم بنقد المذاهب الإسلامية المختلفة مثل المتصوفة أصحاب وحدة الوجود والمتكلمين والفلاسفة، بل يتعدى نقد المذاهب الإسلامية إلى أصحاب الديانات الأخرى، ويقوم بنقد الديانة المسيحية فى قولهم بالتثليث. ثم يقوم شيخ الإسلام ابن تيمية بعد هذا النقد بعرض أدلته على التوحيد، وهى مستقاة من القرآن الكريم، وأيضاً فإنها متأثرة إلى حد كبير بأدلة المتكلمين والفلاسفة، ثم يقدم دليلاً جديداً على التوحيد وهو أن التوحيد ضرورى للإنسان، ليس فقط فى الدنيا ولكن أيضاً فى الآخرة. فالله سبحانه وتعالى كما يقول شيخ الإسلام هو الإله الحق الذى تطمئن إليه القلوب ولا يقوم غيره مقامه.

ونجد شيخ الإسلام ابن تيمية يفرق بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية، فالتوحيد الحق هو توحيد الألوهية بأن نعبد الله وحده لا شريك له، أما توحيد الربوبية وهو الاعتقاد بأن الله وحده خلق العالم، فقد عرفه المشركون، والعجيب أن شيخ الإسلام ابن تيمية يدخل فى هذا التوحيد المتكلمين، فهم قد عرفوا توحيد الربوبية ولم يعرفوا توحيد الألوهية.

وهنا يسوى شيخ الإسلام بين المشركين وبين المتكلمين أهل الإسلام، والحقيقة أن المشركين لم يعرفوا التوحيد، فهم يعتقدون فى آلهة متعددة يعبدونها، ولهذا نجد الهجوم الشديد من القرآن الكريم على المشركين ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ

وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ۗ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾﴾[1]، بل المشركون كافرون مخلدون فى النار ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿١٧﴾﴾[2].

أما المتكلمون وهم المدافعون عن العقيدة الإسلامية فقد قالوا بالتوحيد، وقالوا بدليل التمانع والذى أخذوه من القرآن الكريم ومن قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴿٢٢﴾﴾[3]، وهو يدل ليس على صانع فقط كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ولكن على إله خالق واحد لا شريك له ولا معبود غيره.

والحقيقة أن لفظ الله ولفظ الرب مترادفان فى القرآن الكريم وفى بعض الأحيان يكونان متجاورين، ففى أول سورة الفاتحة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾[4]، وفى سورة الكهف ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴿٣٨﴾﴾[5]، وفى خاتمة سورة الكهف ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾[6].

□□□

(١) سورة الأنعام – الآية ١٤.
(٢) سورة التوبة – الآية ١٧.
(٣) سورة الأنبياء – الآية ٢٢.
(٤) سورة الفاتحة – الآية ٢.
(٥) سورة الكهف – الآية ٣٨.
(٦) سورة الكهف – الآية ١١٠.

الخاتمـــة

هـذا ما ذهب إليه شـيخ الإسـلام ابن تيمية فى مذهبه عـن الوحدانية، ونلاحظ الآتى:

١ – التزامه بالكتاب والسـنة، فهو يستشـهد دائماً بآيـات القرآن الكريم، وأحاديـث النبى صلـى الله عليه وسـلم، فمثلاً فـى وحدانية الأسماء والصفات يذكر أن الإيمان بالله، الإيمان بما وصف به نفسه فى كتابه، وبما وصفه به رسـوله محمد صلى الله عليه وسـلم، وكذلك الأدلة على وحدانية الله سبحانه وتعالى يستقيها من القرآن الكريم.

٢ – نجد شـيخ الإسـلام ابن تيمية يعلى من شأن العقل، ولا أدل على ذلك مـن كتابه الضخم «بيـان موافقة صريح المعقول لصحيـح المنقول» الذى ذهب فيه إلى أن العقل السليم يوافق النقل الصحيح من الكتاب والسنة، ولكن العقل عند شيخ الإسلام ابن تيمية تابع للنقل حتى لا يشتط العقل ويذهـب مذاهب بعيدة تخرجه عن دائرة الكتاب والسـنة، ولذلك نجد عند نقده للمعتزلة والفلاسـفة يصف كلامهم بأنه سفسـطة فى العقليات وقرمطة فى السـمعيات، فهو هنا يجعـل للعقل مكانته بجانب الكتاب والسنة.

٣ – اتبع شـيخ الإسـلام ابن تيمية المنهج النقدى، وذلك راجع إلى دراسته الشاملة الموسوعية لمفكرى الإسلام وللمذاهب الإسلامية المختلفة، فنجده ينقد علماء الكلام مثل الأشاعرة والمعتزلة، وكذلك الفلاسفة مثل ابن سينا

وابن رشد، وأيضاً المتصوفة أصحاب وحدة الوجود مثل ابن عربى وعبد الحق بن سبعين والتلمسانى، بل يتعدى دائرة المذاهب الإسلامية إلى دائرة الديانات الأخرى؛ فيقوم بنقد المسيحية فى قولهم بالتثليث.

٤ – قام شيخ الإسلام بنظرة شاملة فى موضوع الوحدانية، فلم يقتصر على وضع البراهين الدالة على وحدانية الله سبحانه، بل وجدناه يحرم التوسل بغير الله سبحانه وتعالى ولا يُستغاث إلا بالله ولا ندعو أحداً غيره، حتى لا يكون هذا مدعاة إلى الشرك، ولذلك يجب أن نخلص الدين لله فلا نجعل له نداً ولا ولياً ولا شفيعاً من دونه سبحانه وتعالى.

٥ – نجد أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد تأثر بسابقيه من مفكرى الإسلام فى كتاباته عن الوحدانية مثل الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ – ٢٤١هـ) خاصة فى رسالته «الرد على الزنادقة والجهمية»، وأيضاً الإمام الشافعى (ت ٢٠٤هـ) خاصة فى مقدمة كتابه «الرسالة» فى قول شيخ الإسلام ابن تيمية «أن نصف الله سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم»[1].

٦ – نجد أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد أثر تأثيراً كبيراً فيمن عاصروه من المفكرين خاصة تلميذه ابن قيم الجوزيه (٦٩١–٧٥١هـ) الذى بذل الكثير لنشر أفكار شيخ الإسلام ابن تيمية وشاركه بعض الاضطهاد[2]، ووصل تأثير شيخ الإسلام ابن تيمية إلى العصور الحديثة، حيث نجد تعاليمه فى أفكار الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت ١٧٩٢م) الذى أصبح مؤسس

(1) Merica Eliade – The encyclopedia of religion (Sub . Ibn laimia) volume 5 p. 573.

(2) B. Lewis – The encyclopedia of Islam (Sub . Ibn laimia) volume 3 p. 952.

الحركة الوهابية فى القرن التاسع عشر، وأصبحت المبادئ الوهابية هى المبادئ المرشـدة للدولة العربية السعودية، ومرة أخرى فى القرن التاسع عشـر والعشرين حيث نجد هذا التأثير فى الحركة السلفية الحديثة من خلال الشيخ محمد عبده (ت ١٩٠٥م)، والشيخ محمد رشيد رضا[1].

□□□

(1) Merica Eliade – The encyclopedia of zeligion (Sub . Ibn Iaimia) volume 5 p. 574.

أهم المصادر والمراجع

أولا: مصادر الدراسة لشيخ الإسلام ابن تيمية :

١ – منهاج السنة النبوية – أربعة أجزاء، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، بيروت – ١٣٢٢هـ.

٢ – بيان موافقة صرح المعقول لصحيح المنقول – على هامش كتاب منهاج السنة النبوية – أربعة أجزاء، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، – بيروت – ١٣٢٢هـ.

٣ – منهاج السنة النبوية – تحقيق د. محمود رشاد سالم – الجزء الأول– الطبعة الأولى – الرياض، ١٩٩١.

٤ – مجموعة الرسائل والمسائل – تعليق: حياة مأمون شيحا – مجلدان – بيروت، ١٩٩٦.

٥ – العقيدة الواسطية – شرح: محمد بن صالح العثيمين – دار البصيرة – الطبعة الأولى – الإسكندرية، ١٩٩٨.

٦ – قاعدة جليلة فى التوسل والوسيلة – دار الآفاق الجديدة – الطبعة الأولى– بيروت، ١٩٨١.

٧ – شرح حديث النزول – منشورات دار الكتب الإسلامى – دمشق، ١٩٦١.

٨ – التوحيد – تحقيق د. محمد السيد الجليند – الطبعة الأولى – القاهرة، ١٩٧٩.

٩ – مجموعة فتاوى ابن تيمية – خمسة مجلدات – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت، ١٩٨٣.

١٠ – الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح – أربعة أجزاء – دار ابن خلدون للتراث – الطبعة الأولى – الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

ثانياً : المصادر والمراجع:

١١ – ابن خلكان – وفيات الأعيان – تحقيق: د. إحسان عباس – المجلد الرابع، ١٩٧١.

١٢ – ابن رجب الحنبلى – طبقات الحنابلة – الجزء الثانى – دار المعرفة – الطبعة الأولى – بيروت، ١٩٨٣.

١٣ – ابن رشد – الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة – المكتبة المحمودية – الطبعة الثالثة – القاهرة، ١٩٦٨.

١٤ – ابن عماد الحنبلى – شذرات الذهب – الجزء السادس – الطبعة الأولى– بيروت، ١٩٧١.

١٥ – ابن كثير – البداية والنهاية – الجزء الثالث عشر – مطبعة السعادة – الطبعة الأولى – القاهرة، ١٩٣٢.

١٦ – الأشعرى (أبو الحسن) الإبانة عن أصول الديانة – إدارة الطباعة المنيرية – الطبعة الثالثة – القاهرة.

١٧ – الأشعرى (أبو الحسن) – مقالات الإسلاميين – تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد – جزءان – مكتبة النهضة المصرية – الطبعة الأولى – القاهرة، ١٩٥٠.

١٨ – أبو زهرة (محمد) – ابن تيمية: حياته وعصره وآراؤه الفقهية – القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٩ – البيهقى – الأسماء والصفات – المركز الإسلامى للكتاب – القاهرة.

٢٠ – التفتازانى (د. أبو الوفا الغنيمى) – علم الكلام وبعض مشكلاته – الطبعة الأولى– القاهرة، ١٩٦٦.

٢١ – الجزيرى (نوران) – الغائية عند الأشاعرة – هيئة الكتاب – الطبعة الأولى – القاهرة، ١٩٩٢.

٢٢ – الجليند (د. محمد السيد) – الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل – القاهرة، ١٩٧٣.

٢٣ – حافظ (عبد السلام هاشم) – الإمام ابن تيمية – مكتبة الحلبى – الطبعة الأولى – القاهرة، ١٩٦٩.

٢٤ – رياض (مجدى محمد) – الفلسفة الخلقية عند الأشاعرة – هيئة الكتاب – الطبعة الأولى – القاهرة، ١٩٩٣.

٢٥ – سابق (السيد) – فقه السنة – الجزء الثالث – مكتبة الآداب – الطبعة الأولى – القاهرة، ١٣٦٥هـ.

٢٦ – سعد (د. الطبلاوى محمود) – التصوف فى تراث ابن تيمية – هيئة الكتاب – الطبعة الأولى – القاهرة، ١٩٨٤.

٢٧ – السكندرى (ابن عطاء الله) – الله القصد المجرد فى معرفة الاسم المفرد دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت، ٢٠٠٢.

٢٨ – السكندرى (ابن عطاء الله) – الحكم – مكتبة صبيح – الطبعة الأولى القاهرة، ١٩٧٠.

٢٩ – الشرقاوى (عبد الرحمن) – ابن تيمية – الفقيه المعذب – هيئة الكتاب – الطبعة الأولى – القاهرة، ١٩٨٨.

٣٠ – صبحى (د. أحمد محمود) – فى علم الكلام – جزءان الطبعة الأولى – الإسكندرية، ١٩٨٢.

٣١ – عبد الجبار (القاضى) – المحيط بالتكليف – الطبعة الأولى – القاهرة، ١٩٧٠.

٣٢ – عبد الحميد (صائب) – ابن تيمية، حياته وعقائده – الطبعة الأولى – بيروت، ١٩٨٨.

٣٣ – علـى (د. محمود محمـد) – العلاقة بين المنطـق والفقه عند مفكرى الإسـلام – عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية – الطبعة الأولى – القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣٤ – عمارة (د. محمد) – المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية – دار الشروق – الطبعة الثانية – القاهرة، ١٩٨٨.

٣٥ – الغزالى (أبو حامد) – الاقتصاد فى الاعتقاد – مكتبة صبيح – الطبعة الأولى – القاهرة، ١٩٧١.

٣٦ – نـادر (د. ألبير نصرى) – فلسـفة المعتزلة – جزءان – الطبعة الأولى – الإسكندرية ١٩٥٠.

٣٧ – هراس (محمد خليل) – ابن تيمية السلفى – طنطا، ١٩٥٢.

ثالثاً : المراجع الأجنبية

1. Alfred Juillume – Islam – London, 1967.

2. B. Lewis – The encyclopedia of Islam – volume 3, 1986.

3. Merica Eliade, The encyclopedia of religion – volume 5. New York, 1986.

4. Samih Atef el Zein, the road to faith – Beirut 1971.

□□□